# نماذج تفكير نقدي إسرائيلي

**أنطوان شلحت**

يوماً بعد يوم، يخرج مزيد من المحلّلين السياسيين والعسكريين وكُتّاب الرأي في إسرائيل من إسار إقصاء القدرة على التفكير النقدي بشكل إرادي، ويضعون مآلات الحرب التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزّة في سياقها الصحيح. وهم لا يكتفون بتشخيص الواقع، على مستوى سير المعارك ونتائجها، بل يتوصلون إلى استنتاجات ملفتة. وكي لا نبقى ضمن وهج عبارات التعميم، لا بُدّ من الوقوف عند بعض النماذج. أولها نموذج الخبير في الشؤون الأمنيّة والاستخباراتية يوسي ميلمان الذي كتب، قبل أيام في مدوّنته «سريّ»، إن المؤسّستين السياسية والعسكرية في إسرائيل ترفضان الإقرار بأن الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل يواجهان الخسارة تلو الخسارة في جبهتين رئيسيتين، الشمالية مع لبنان والجنوبية مع قطاع غزّة، وكذلك في جبهة ثالثة وثانوية آخذة في التعقيد هي الضفة الغربية. وهما توهمان نفسيهما بامتلاك القدرة على تغيير هذا الواقع الآخذ بالتبلور منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وبأنهما ستنجحان في إحداث انعطافةٍ تقود إلى الانتصار. وليس هذا الوهم من نصيب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بمفرده، وهو الذي لا يني يكرّر أنه يسعى إلى تحقيق «النصر المطلق»، بل ينسحب على جميع وزراء الكنيست وأعضائه من ائتلاف الحكومة اليمينية الكاملة. وبرأيه، ربما حان الوقت للقول إن بقاء نتنياهو ووزرائه في سدّة الحكم هو النصر المأمول.

نموذج آخر يمكن العثور عليه في تقارير المحلل العسكري لصحيفة هآرتس، عاموس هرئيل، وحتى تقارير صحيفة يسرائيل هيوم الضاربة بسيف نتنياهو واليمين الإسرائيلي المتطرّف، حيث أشير في الأيام الأخيرة إلى ازدياد حدّة الجدل بين المؤسّستين السياسية والعسكرية. فقبل فترة وجيزة، ومن على منصّة صحيفة يديعوت أحرونوت، قدّم رئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال هرتسي هليفي، صيغة تعيد إلى الأذهان النصيحة التي أُعطيت إلى الرئيس الأميركي ليندون جونسون، عندما كانت الولايات المتحدة متورّطة في حرب فيتنام، ومؤدّاها: «اخرج من هناك، وأعلن أننا انتصرنا». وفقًا لما يقوله هليفي، يوشك الجيش الإسرائيلي على «إخضاع حركة حماس عسكريًا»، وسيجري هذا الأمر بعد القضاء على ما تبقى من كتائب للحركة في رفح، وعندها لا خوف من إنهاء الحرب والسعي إلى عقد صفقة مخطوفين. المهم في إطار التعقيب على نصيحة هليفي أن كلامه عن الانتصار من دون أدنى رصيد. وبحسب هرئيل، حتى لو قُتل أكثر من ثُلثي قوات «حماس»، بحسب ما يروّجه الجيش، فهذا لا يعني هزيمة الحركة التي استبدلت في أماكن كثيرة أسلوبها العسكري، ويبدو أنها لا تشكو من نقص في أعداد المنضوين الجدد الذين خضعوا لعملية تدريب قصيرة، وبحيازتهم أسلحةً بسيطة (بندقية كلاشنيكوف وصاروخ آر بي جي)، ولكنها تلحق أضراراً فادحة. وحتى بموجب ما يؤكّده الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، مئير بن شبات، في «يسرائيل هيوم»، فإن الضربات التي لحقت بـ«حماس» قد تكون مؤلمة، لكنها ليست حرجة، وفي المستطاع الخروج منها، نظراً إلى أن الحركة ما زالت القوة المركزية في قطاع غزّة، ناهيك بوجود عوامل أخرى كثيرة، داخلية وخارجية، من شأنها أن تسهّل عليها سبيل الانتعاش.

النموذج الثالث، من بين نماذج أخرى كثيرة، أحد أبرز الخبراء في الشؤون الفلسطينية، ميخائيل ميلشتاين، من جامعة تل أبيب، الذي نوّه بأن الاستخفاف بالآخر الفلسطيني وفرض المنطق الذاتي عليه يميزان النظرة الإسرائيلية إلى «حماس» قبل 7 أكتوبر، وأيضًا بعده. وفي ما يتعلق بما بعده يجزم بأن إسرائيل اعتمدت على الأمنيات خلال الحرب، أكثر من أي شيءٍ آخر، وأكثر من اعتمادها على التقديرات الواقعية. ومنها مثلاً إعلان أن «حماس» توشك على الانكسار، بسبب تفكيك أُطر كتائبها، أو لأنها خسرت سيطرتها على المجال العام، بينما هي مستمرّة عملياً في السيطرة على غزّة.

# أوروبا تتغيّر... العالم يتغيّر

**عبد اللطيف السعدون**

كشفت الهزّة الانتخابية اليمينية التي عصفت بأوروبا الأسبوع الفائت عن ملامح تغييرات وتحولات قادمة، قاتمة، قد تطيح منجزاتٍ اجتماعية واقتصادية كثيرة أنجزها الإنسان على مدى تاريخه الطويل. كما قد تشكّل، بحسب تقييم الرئيس البرازيلي إيناسيو لولا، خطراً فاعلاً على الديمقراطية، بسبب الذين لا يقيمون وزناً للمؤسّسات، مثل البرلمان وأجهزة القضاء. والذي يزيد في هذا الخطر أن الذين عناهم لولا لا يقيمون في قوى اليمين، واليمين المتطرّف فحسب، إذ قد تجدهم قابعين بين قوى اليسار واليسار المتطرّف أيضاً. وقد عكست انتخابات البرلمان الأوروبي أخيراً هذه الحقيقة، بما يعني أن موجة «شعبوية» جديدة تتسم بطابع قومي عنصري وشمولي شرعت تجتاح العالم تذكّرنا بموجة صعود الفاشية في إيطاليا وفرنسا، والنازية في ألمانيا، بين الحربين العالميتين، وما نتج عنها من تغييراتٍ وتحوّلات وضعت العالم في حينها على كفّ عفريت.

من بين الوقائع الإشكالية التي شكّلت، أخيراً، جرس إنذار لما يُحتمل أن يحدُث استحواذ التجمّع الوطني اليميني في فرنسا على ثلث أصوات الناخبين، إلى درجة أنه دفع الرئيس ماكرون إلى أن يحلّ الجمعية الوطنية، ويقرّر انتخاباتٍ تشريعيةً مبكّرة في مغامرةٍ غير محسوبة النتائج، لمواجهة «صعود للقوميين والديماغوجيين، ما يشكّل خطراً على فرنسا وأوروبا». ولم ينتظر اليمينيون نتائج الانتخابات، إنما رشّحوا جوردان بارديلا لرئاسة الوزراء. كذلك أعلن الرئيس السابق فرانسوا هولاند، هو الآخر، ترشحه أيضاً. ودعا رئيس حزب الجمهورية ووريث الديغولية إيريك سيوتي إلى التحالف مع التجمّع الوطني اليميني المتطرّف الذي تتزعمه مارين لوبان، وقد استفزّت دعوته رفاقه في الحزب فقرّروا طرده.

وفي ألمانيا، احتل حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرّف المرتبة الثانية بعد المحافظين، ومن شأن هذا إضعاف مكانة اليمين المعتدل الذي يسعى إلى الحصول على الأولوية في أي انتخابات تشريعية قادمة. وما هو لافتٌ هنا أن حكومة أولاف شولتز الحالية شرعت في التوجّه نحو «عسكرة» ألمانيا بزيادة الإنفاق العسكري وتطوير قدراتها، وعينها على احتمال نشوب حرائق في غير ما مكان من العالم، تغذّيها أحداث أوكرانيا والشرق الأوسط.

ومن الوقائع الإشكالية أيضا ما تحقق في النمسا، حيث حاز حزب الحرية، اليميني المتطرّف الذي يتزعمه هربرت كيكل، على أصوات أزيد من الربع. وبشر كيكل مواطنيه بأن «حقبة سياسية جديدة قد بدأت في النمسا وفي أوروبا»، معلّقا أمله على فوز حزبه في الانتخابات التشريعية المقرّر إجراؤها في سبتمبر/ أيلول، وفي أجندته العمل على التمسّك بحياد النمسا، ووقف الدعم المقدّم لأوكرانيا من دول المجموعة الأوروبية. وفي إيطاليا، عزّزت الانتخابات الأوروبية مكانة «حزب إخوة إيطاليا» اليميني المتطرف بزعامة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني، التي تعمل على تمكين حزبها من البقاء في السلطة.

عكست كل هذه الوقائع ملامح توجّه هو بمثابة نتاج لحالة القلق وعدم اليقين عند غالبية مواطني البلدان الأوروبية الذين يخامرهم شعور بأنهم وقعوا ضحية ظواهر لا يد لهم في صنعها، لكنها ألقت بظلالها على متطلّباتهم الحياتية، وعلى مجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم. ومن ذلك تصاعد ظاهرة العنصرية على خلفية الخوف مما يحمله المهاجرون القادمون من البلدان الإسلامية من تقاليد وعادات قد تتعارض مع القيم والتقاليد الاجتماعية الأوروبية، وكذلك ظواهر البطالة وعدم توفّر فرص العمل أمام الشباب وخرّيجي الجامعات، وعدم كفاية الناتج الوطني لإدامة الاقتصاد، وآثار الاحتباس الحراري. والمهم بالنسبة لنا في كل هذه التداعيات ما يمكن أن تعكسه على بلداننا التي تعاني، هي الأخرى، من ظواهر قد تكون أكبر وأشدّ تأثيراً على مجتمعاتنا مما هو مطروح في أوروبا. وفي كل الأحوال، قد تعين قراءة واعية ومتأنية من أولي الأمر والجماعات السياسية عندما ما يدور هناك على تلمّس مسارٍ يخدم ما نطمح له، وما نتطلع إليه.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

# الجريمة الإسرائيلية في غزّة قضية داخلية غربية

**سمير الزبن**

ولّدت الوحشية الإسرائيلية في الحرب الدموية والمدمّرة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزّة موجة كبيرة من التعاطف في الأوساط الغربية مع ضحايا هذا العدوان، رغم التعاطف الكبير الذي لقيته إسرائيل من الرأي العام الغربي، بعد هجوم «طوفان الأقصى» مباشرة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول المنصرم، فقد أعادت الوحشية الإسرائيلية من قتل انتقامي للفلسطينيين وتدمير هائل لمباني قطاع غزّة الصراع إلى أساسه المكوّن، رغم إدانة قتل المدنيين الإسرائيليين في الهجوم. ولم تلغ هذه الإدانة أساس الصراع، ولا تعكس الحقائق بتحوّل الضحية إلى جلاد والجلاد إلى ضحية، فالجريمة المؤسّسة لهذا الصراع سابقة على الهجوم بعقود طويلة، وتعود إلى تأسيس دولة إسرائيل على حساب الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم، ورفض إسرائيل أي حل يسمح للفلسطينيين بتقرير مصيرهم في دولة مستقلة على الأراضي المحتلة.

تختلف موجة تعاطف الرأي العام الغربي الجديدة عن التي حصلت في حروب ومجازر سابقة، خصوصاً حرب اجتياح لبنان في عام 1982، ليس لاختلاف الظروف الدولية التي كانت في تلك الأيام عن السائدة اليوم، حين كان العالم منقسماً إلى معسكرين ويخوض حرباً باردة بين قطبيه، تشعل الحرائق الإقليمية هنا وهناك في أماكن النزاعات في العالم، ولكن بعيداً عن صدام القطبين اللذين لا يملكان أسلحة نووية قادرة على تدمير العالم عشرات المرّات فحسب، بل تختلف في القوى والمؤسّسات والقطاعات الشعبية التي شكّلت الأساس لهذا التضامن أيضاً. ففي وقتٍ شكّلت الأحزاب اليسارية والمؤسّسات القريبة منها القوى الأساسية في التضامن مع الفلسطينيين في الماضي، نرى أن تلك التي تتضامن من الفلسطينيين اليوم قوى مختلفة من حيث هي قوى سياسية واجتماعية.

لا يقوم التضامن مع الفلسطينيين اليوم على أساس من الانقسام السياسي الذي كان سائداً أيام الحرب الباردة، ولا على الأسس نفسها التي قام عليها، فقد تغيّر العالم بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكّك عالم القطبين. ولد واقع جديد وأسس مختلفة للتضامنات، خصوصاً في الأوساط الشعبية. لأن الواقع الرسمي للوضع الدولي بات أسوأ للفلسطينيين من ذلك الواقع الذي كان قائماً في أثناء الحرب الباردة. لذلك لم يشكل العدوان الإسرائيلي حالة استقطاب أوروبية على خلفية انقسام دولي قائم، إنما جاء هذه المرة على خلفية انقسامات داخلية للدول ذاتها، وتم توظيف معطيات العدوان واستغلالها لأهداف تتعلق بالسياسات الداخلية، خصوصاً من اليمين العنصري والشعبوي الذي شهد ويشهد مدّاً كبيراً في هذه البلدان، لتعزيز خطابه المعادي للاجئين، إذ يعتبرهم، يحملون معهم خطر الإرهاب للمجتمعات الغربية، ويهدفون إلى تغيير قيم المجتمع الغربي. فالقضية الملحّة، كما تجلت في السنوات الأخيرة، قضية اللاجئين بوصفها أساس كل الأزمات الغربية وتحميلهم كل المصائب التي تعيشها هذه البلدان.

لذلك، ليس الاستقطاب الذي كشفه العدوان بين يسار ويمين مستنداً إلى استقطاب دولي، بل هو استقطابٌ قائمٌ على خلفية مشكلة اللاجئين التي يعتبرها اليمين المتطرّف والعنصري في العالم الغربي معركته الأكبر لحماية مستقبل هذه البلدان من تغيرات ديمغرافية غير مرغوبة، فالاستقطاب القائم بشأن الحرب في غزّة هو بين مواطنين/ لاجئين ومن هم متضامنون معهم، وعلى الأغلب هم من الفئات الأكثر ضعفاً في هذه البلدان، مقابل مواطنين/ أصليين معادين للاجئين، لذلك نجد أن الأغلبية الكبرى من المتضامنين الأوروبيين مع الفلسطينيين أوروبيون من أصول لاجئة.

في المقابل نجد سياسات حادّة من الأحزاب اليمينية والعنصرية الصاعدة في مواجهة اللاجئين، وتبين ذلك بشكل فاضح في الاجتماع الذي عقده قبل أشهر حزب البديل اليميني الألماني مع قوى عنصرية وأصحاب مال، للبحث عن مشاريع، لترحيل اللاجئين في ألمانيا، حتى أولئك الذين حصلوا على الجنسية الألمانية.

> لا يقوم التضامن مع الفلسطينيين اليوم على أساس من الانقسام السياسي الذي كان أيام الحرب الباردة

كما لا يصحّ الحديث عن استقطاب يسار . يمين في أوروبا، بعد تحطّم الأحزاب الكبرى خلال العقود التي تلت انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي مطلع التسعينيات، وتذرّر الخريطة السياسية الأوروبية، ما أفقد البلدان الأوروبية أحزابها الكبرى، سواء أحزاب يسارية أم أحزاب يمين الوسط. فلم يعد هناك صدى في هذه المجتمعات للسرديات الكبرى بشأن مستقبل هذه البلدان، سواء سرديات يمينية أو يسارية. وتقدم خطاب المخاطر والكراهية للاجئين على حساب كل السرديات الكبرى. والذي ترافق مع صعود يمين شعبوي وعنصري في جميع الدول الأوروبية تقريباً، والشعار واحد، خطر اللاجئين.

جاءت الحرب على غزّة لتعزيز هذا الخطاب الذي لا يخدمه تكراراً خطابه العنصري تجاه اليهود، بل تسويقه عبر توظيف إسرائيل لخدمة خطابهم المعادي للاجئين، وتحديداً المسلمين، بوصفهم خطراً مشتركاً على إسرائيل وعلى الدول الأوروبية، من خلال تصوير ما جرى محض «إرهاب» من قوى إسلامية، محاولة القول إن هذا مصير المستقبل الأوروبي مع اللاجئين المسلمين، الذين يشكلون الكتلة الأساسية من موجات اللجوء في العقدين الأخيرين، ما يجعل القوى العنصرية تحاول الاندماج في سردية المظلومة الإسرائيلية، مع كرههم الشديد لليهود الذي لا يقلّ عن كرههم المسلمين، فجلّ هذه الأحزاب قادم من أصول أحزاب نازية.

لذلك، ليس غريباً أن يشكل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة اليوم تظهيراً في الخريطة السياسية الأوروبية لقضية المهمشين في هذه البلدان، قضية الظلم المغطى بانتقام «الضحية» حسب الميديا الأوروبية، في وقتٍ تعمل القوى السياسية في أوروبا على التراجع عن حقوق الإنسان التي أقرّتها هذه الدول بعد كوارث الحرب العالمية الثانية مستهدفة اللاجئين وقضايا الشعوب التي جاؤوا منها، وبذلك تصبح القضايا الخارجية من هذا النوع قضايا صراع داخلي.

(كاتب فلسطيني في استوكهولم)

**كاريكاتير** **عماد حجاج**

# لبنان نقطة ضعف حزب الله

**رندة حيدر**

أظهرت المواجهات الدائرة منذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بين حزب الله والجيش الإسرائيلي إسناداً للحرب التي تخوضها حركة حماس في غزّة نقاط قوة عديدة في الحزب الذي استطاع أن يحقق، باعتراف الإسرائيليين أنفسهم، إنجازات مهمّة، في طليعتها إجبار إسرائيل على إخلاء سكّان المستوطنات المتاخمة للحدود الذين تحوّلوا إلى نازحين، ومشكلة اجتماعية واقتصادية تضغط على الحكومة وتتهمها بإهمالهم وتركهم يواجهون مصيرهم لوحدهم بعد أن تحولت مستوطناتهم مدن أشباح مع خراب ودمار غير مسبوقيْن.

ومن نقاط قوة حزب الله تمكّنه، طوال الأشهر الثمانية الماضية ورغم موجات التصعيد الخطرة أخيراً، من عدم الانجرار إلى حربٍ واسعة شاملة، رغم اشتداد كثافة الاستهدافات الإسرائيلية وتوسع رقعتها لتشمل أهدافاً تبعد أكثر من مائة كلم عن الحدود اللبنانية الجنوبية. وبذلك أثبت أنه لا يزال يتحكّم بقواعد الاشتباك، رغم تغييرات كثيرة طرأت عليها خلال الأشهر الماضية.

عسكرياً، تمكّن حزب الله من تحويل حرب الإسناد التي بدأها إلى حرب استنزاف مؤلمة ومكلفة للجانب الإسرائيلي، ونجح، في أكثر من مناسبة، في توجيه ضرباتٍ موجعةٍ للجيش الإسرائيلي، وتحدّى مرّاتٍ القدرات العسكرية الهائلة لهذا الجيش الذي يزعم أنه يخوض حرباً دفاعية مع الحزب، ويرد على ضرباته بضرباتٍ أقسى وأقوى. وبرهن الحزب في هذه المواجهات تطوّر قدراته العملانية وبعتاده العسكري، ولمّح إلى أن لديه سلاحاً مختلفاً لم يستخدمه بعد في المواجهات الحالية، الى جانب ترسانته الصاروخية التي تستطيع أن تقصف الجبهة الداخلية في إسرائيل بأكثر من خمسة آلاف صاروخ يومياً إلى أشهر. سياسياً، تتمثل نقطة قوة حزب الله في الدعم الذي يحظى به من إيران التي هدّدت غير مرّة بأنها لن تبقى مكتوفة الأيدي، إذا تحوّلت المواجهات مع حزب الله إلى حرب شاملة. ويجب أن يضاف إلى ذلك موقف الإدارة الأميركية المعارض بشدّة توسّع الحرب مع حزب الله، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح في تصريحات موفد الرئيس الأميركي، عاموس هوكشتاين، أخيراً في إسرائيل، وحذّر فيها من أن حرباً شاملة ضد حزب الله في لبنان قد تؤدّي إلى هجوم إيراني سيكون من الصعب على إسرائيل مواجهته.

وفي المحصلة، ربط حزب الله ربطاً وثيقاً بين وقف المواجهات على الحدود اللبنانية الجنوبية ووقف إطلاق النار في غزّة، حساباته في ذلك أنه يستطيع أن يضغط على إسرائيل للقبول بشروط حركة حماس بشأن المقترح الأميركي بما يتعلق بصفقة المخطوفين ووقف إطلاق النار. لكن حزب الله لم يربط فقط مصير جنوب لبنان بصفقة المخطوفين ووقف إطلاق النار في غزّة، بل مصير لبنان كله دولة وشعباً، سيما في ضوء الجدل الإسرائيلي المتصاعد بشأن احتمالات شنّ حرب إسرائيلية على جبهتين في وقت واحد، فقد تصاعدت أخيراً حدّة الجدل داخل إسرائيل بشأن كيفية التعاطي مع حزب الله، وبرزت وجهتا نظر، واحدة تعارض شن حرب شاملة ضد حزب الله في لبنان، وتحذّر من العواقب الوخيمة لمثل هذه الحرب على الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ في حين برزت أصوات أخرى تطالب بالحسم العسكري وتعتبره السبيل الوحيد لاستعادة الردع وإعادة سكّان المستوطنات إلى منازلهم.

أظهر هذا النقاش الإسرائيلي لاحتمالات شنّ حرب ضد حزب الله أن نقطة الضعف الأساسية لهذا الحزب هي لبنان نفسه دولة وشعباً، ففي رأي عسكريين سابقين وحاليين أن لا سبيل إلى القضاء على حزب الله عسكرياً ولا نزع سلاحه في منطقة الجنوب مثلاً، بينما يمكن إضعافه فعلياً من خلال ضرب البنى التحتية الحيوية للدولة اللبنانية وشلّها وتركيعها، وهذا ليس صعباً نظراً إلى حالة التفكك الهائل الذي تعاني منه الدولة اللبنانية من دون رئيس للجمهورية وجيش وطني غير قادر على دفع رواتب جنوده، واقتصاد منهار، وشعبٍ يكافح يومياً من أجل لقمة عيشه وسْط أزمة مالية واقتصادية خانقة، وتعويل كبير على مساعدات المغتربين اللبنانيين في دعم أهاليهم.

> يبدو اليوم مصير لبنان كله، وليس الجنوب فقط، معلقاً على وقف إطلاق النار في غزّة

لقد وصلت حرب الاستنزاف التي يخوضها حزب الله من لبنان دعماً وإسناداً لحركة حماس في غزّة منعطفاً خطيراً. وشئنا أو أبينا، يبدو اليوم مصير لبنان كله، وليس منطقة الجنوب فقط، معلقاً على وقف إطلاق النار في غزّة ووقف الحرب. وقد وصل اليوم هذا الربط الذي أقامه حزب الله بصورة مقصودة إلى عقدة مستعصية، وهي السؤال عمّن يضمن، إذا فشلت مساعي التوصل إلى صفقة مخطوفين ووقف إطلاق نار في غزّة، ألا تلجأ إسرائيل، إذا استمرّت المواجهات وتصاعدت، إلى الطريقة الوحيدة لإضعاف حزب الله، أي ضرب البنى التحتية للدولة اللبنانية نفسها؟

(كاتبة لبنانية)



# الحياء ضحية اليمين المتطرّف

**أرنست خوري**

الهارب من أخبار جحيم غزّة، يجد نفسه مسمّراً أمام شاشات التلفزيون والكومبيوتر، يتابع أخبار فوز اليمين القومي الأوروبي المتطرف، معرّضاً للإصابة باضطراب ذهني إن لم يُعد ترتيب أفكاره سريعاً، ولم يلجأ إلى استشارة التاريخ. وحده التاريخ يطمئن إلى أن لا حتميات فعلاً في سيرة الشعوب واجتماعها، لا حتميات «خيّرة» ولا «شريرة». صحيحٌ أن صعود اليمين المتطرّف عالمياً ليس ظاهرة مفاجئة، بل تتويج لتراكم فشل اقتصادي وسياسي، إلا أنه ليس محطّة في مسار خط بياني ما إن يبدأ صعوده أو انحداره، يكون مكتوباً عليه مواصلة الارتقاء إلى أسمى قمة أو النزول إلى أدنى قاع، وإلا كان إحياء ذكرى ميلاد هتلر عيداً مقدساً يوحّد كل بلدان المعمورة اليوم، وكان أحفاد فرانكو يحكمون مدريد.

ليس أخطر ما يحمله الصعود الصاروخي لليمين الأوروبي القومي المتطرف هذه الأيام الأثر السلبي على المهاجرين واللاجئين في بلدان القارّة، على فظاعة ذلك التأثير. فهذا الغرب الذي يريد ملايين في بلادنا القضاء عليه وعلى قيمه أو جعله يشبه أحوالنا، تبقى دولة القانون راسخة فيه، والمكتسبات الدستورية والحقوقية والليبرالية متجذرة. حتى اليمين المتطرّف عندما يحكم، لن يكون قادراً على إلحاق الأذية بشكل مؤسّساتي وفوري بكل من يقيم بشكل قانوني في الدولة المعنية قبل أن يعدّل دستوراً ويلغي قوانين وينسحب من اتفاقيات أوروبية مع ما يترتب عن ذلك من هزّات كبيرة إن طال الانقلاب ثوابت، كالمساواة في المواطنة والعلمانية والحريات الخاصة والعامة. وليس أخطر ما يُخشى من هذا اليمين المتطرّف الضرر الرهيب المتوقّع أن يُحدثه تخلفه وجهله وولعه بنظريات المؤامرة على المشاريع العالمية القاصرة عن حماية ما تبقى من مناخ وبيئة، ولا السعادة الغامرة التي يشعر بها فلاديمير بوتين وهو يرى شخصياتٍ تضرب المثل به تصل إلى الحكم أو تدنو منه. أما اقتطاع حكّام اليمين المتطرّف، أعداء العِلم، تمويل الأبحاث الصحية، فقد سبقه إليهم اليمين «العادي» والنتيجة معروفة: كل يوم وباء جديد. جميعها كوارث يعدنا بها اليمين المتطرّف، بشعبوية مقزّزة، ولكنها وعكات يمكن التعافي منها بانتخابات تطيحه من السلطة مثلما أوصلته إليها. لكن ما يصعب مداواته من ظاهرة صعود اليمين المتطرف، أنه كسر تابوهات المجاهرة بالعاهات الفكرية كلها، وصار التفاخر باعتناق أفكار اليمين المتطرّف، حتى بعد خضوعه لعمليات تجميل جذرية، أو الإشهار بالتصويت له، سلوكاً عادياً لا عيب فيه ولا عار.

لم ينعدم يوماً وجود الفاشيين والنازيين والشعبويين والعنصريين المعجونين بكره الآخر والعلم والانفتاح، لكن في «العقود الثلاثة المجيدة» التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا خصوصاً، ترسّخت تابوهات عريضة بوصفها إجماعات أخلاقية: التمييز العنصري حسب لون البشرة والعرق والدين والهوية الجنسية، هو عيب قبل أن يكون جرماً بنظر القانون. رفض المشروع الأوروبي المشترك بالمطلق، بكونه فكرة، عيب. فالعالم يجب أن يسير نحو الانفتاح وإضعاف الحدود لا الانعزال والتقوقع والسياسات الحمائية وبناء الجدران. النبش في تاريخ الحروب الأوروبية الدينية والقومية، عيب. إعادة النظر في علمانية الدولة الحديثة وحياد مؤسساتها تجاه الأديان حين يتعلق الأمر بعدد مسلمين صار «أكبر من اللزوم» في المجتمعات الأوروبية، عيب. معاداة مجموعات دينية، اليهود في الأمس والمسلمون اليوم، عيب. فحص الدم الهوياتي والعرقي، عيب. التنكيل في قيم الحداثة والارتداد على الحريات الفردية باسم أخلاق دينية وقيم عائلية قروية، عيب. كلها عيوب لم تعد كذلك اليوم. في الأمس القريب وفي رواية أخرى، كان العار أن يُتّهم كائناً من كان بأنه يميني متطرّف. اليوم، يكاد يصبح استخدام وصف اليمين المتطرّف محظوراً في القانون، لأنه يحمل وصماً سلبياً للموصوف. نقطة الضوء في هذه الغابة المظلمة أن التاريخ لا حتميات فيه، وأن أحداثه لا تسير وفق خط بياني مستقيم. غداً، ربما، يعود الحياء، حياء أن يقول امرؤ ما ينطق به فيكتور أوربان ونايجل فراج ومارين لوبان وإريك زيمور وغيرت فيلدرز وجورجيا ميلوني ودونالد ترامب وخافيير ميلي وجايير بولسونارو والملايين من أنصارهم. ربما يحصل ذلك وربما لا.

# عن أن الحرب هي الاستثناء

**مروان قبلان**

من المحتمل جدّاً أن تكون أول جملة يسمعها طالب تخصّص علوم سياسية، أو علاقات دولية، في محاضرته الجامعية الأولى، إن الحالة الطبيعية في المجتمعات الإنسانية هي السلم والحرب هي الاستثناء. والأرجح، كذلك، أن أستاذه كان ليخبره، للدلالة على صحّة هذا القول، أن أحداً لا ينتظر انتهاء حالة السلم لأنها أصل الأشياء، في حين أننا ننتظر انتهاء الحرب، عندما تندلع، للعودة إلى الحالة الطبيعية، وهي السلم. وباستخدام مقاربة الزمن، فإن عدد سنين الحرب بالتأكيد أقلّ كثيراً من عدد سنين السلم، حتى لو كنّا نتحدّث عن مجتمعاتٍ تمتهن القتال، أي تعيش على الغزو والسلب، كما في المجتمعات البدائية. والناس فوق ذلك لا يحتسبون سنين السلم، لأنها عادةً طويلة، في حين أنهم يحتسبون سنين الحرب، فتقول مثلاً إن الحرب الفلانية دامت كذا عدداً من الأيام أو الشهور أو السنين. وإذا حصل وأشرنا إلى فترات السلم بين الحروب، نقول عادة إن المعاهدة الفلانية، أو الصلح الفلاني، أرسى حالة من السلم في المنطقة الفلانية دامت عقوداً، مثل مؤتمر فيينا (1814-1815) الذي أرسى حالة من السلم النسبي في أوروبا استمرّت مائة عام (حتى الحرب العالمية الأولى).

ليست منطقتنا العربية استثناءً في هذا السياق، رغم كل المحاولات التي تميل إلى وصفها بأنها أقلّ استقراراً، أكثر اضطراباً، أو أكثر ميلاً إلى العنف من غيرها. لا بل هناك بالتأكيد مناطق في العالم كانت أكثر عرضةً للصراعات والحروب من منطقتنا، مثل أوروبا، وهذا ليس لوجود عيبٍ في الأوروبيين، أو في ثقافتهم مثلاً، ولكن بفعل عوامل موضوعية، منها محدوديةُ الموارد الطبيعية، وبرودة الطقس، وضيق المساحة في أوروبا في مقابل كثافة سكانية عالية، فضلاً عن تعدّد الإثنيات والقوميات الأوروبية، وسيطرة الكنيسة، وغير ذلك من أسبابٍ لا تجعل الأوروبيين بالضرورة أكثر ميلاً إلى استخدام العنف من غيرهم.

شهدت منطقتنا في العقود الماضية حالاتٍ من الصراع والعنف أكثر من غيرها، لكن لهذا أسبابه الموضوعية أيضاً، داخلية وخارجية. ويعد الاحتلال الإسرائيلي الأرض العربية أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في منطقتنا، حيث اندلعت نتيجة حل مشكلة أوروبية (المسألة اليهودية) على حساب العرب ستة حروب (1948 - 1949، 1956، 1967، 1973، 1982، 2023 - 2024). وكما تدلّ الحرب الحالية على غزّة فإن منطقتنا مرشّحة لمزيد من العنف، إذ تبدو الأمور، بسبب السياسات الإسرائيلية والغربية الداعمة لها، وكأنها تسير في دائرة مغلقة (vicious circle)، أي أننا كلما اعتقدنا أننا نسير إلى الأمام، بحسب حركة التاريخ، نجد أنفسنا وقد عُدنا إلى حيث كنّا. لاحظ أن إسرائيل تعود اليوم إلى احتلال قطاع غزة الذي كانت انسحبت منه قبل نحو عقدين، وتفكّر في إنشاء منطقة عازلة في جنوب لبنان، بعد ربع قرن على إخلائها. إضافة إلى القضية الفلسطينية، تعد التدخلات الخارجية سبباً آخر رئيساً من أسباب الصراعات المعندة في منطقتنا (الغزو الأميركي العراق، مثلاً)، وهناك مشاريع الهيمنة الإقليمية أيضاً، والتي يبرُز من بين أسوأها وأخطرها المشروع الإيراني. وهناك مشكلة الاستبداد وما يرتبط بها من فساد، وقمع، وظلم، وسوء إدارة، وغياب العدالة في توزيع الثروات. ولا تُنسى طبعاً الصراعات المرتبطة بتنوّع مجتمعاتنا وانقساماتها طائفياً ومناطقياً، وجهوياً، وقبليّاً، فضلاً عن وجود جماعات تتبنّى أيديولوجيات عدمية، ومشاريع حروب أبدية. لكن هذا كله لا يجعلنا استثناءً عن غيرنا، ولا يجعل الصراع الحالة الطبيعية في مجتمعاتنا. السؤال الجوهري هنا ليس ما إذا كانت الحروب تنتهي في منطقتنا، أسوةً بباقي مناطق العالم، بل كيف وعلى أي وجه. هل تنتهي بحلول عادلة، تؤسّس لسلام طويل، أم تنتهي على وجهٍ يولد حروباً جديدة. تحدّد الإجابة ما إذا كان الصراع في منطقتنا حالة طبيعية تتخللها فترات سلم مؤقتة، أو العكس.

# ماكرون ضحيّة فِخاخه

**علي أنوزلا**

قبل أسبوعين من الانتخابات التشريعية المبكرة التي دعا إليها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، عقب انتخابات البرلمان الأوروبي التي سجّلت صعوداً كبيراً لليمين المتطرّف الذي حلّ متقدّما على الحزب الحاكم وأغلبيته داخل البرلمان، تعيش فرنسا حالة من الاستقطاب السياسي والإيديولوجي الحادّ بين اليمين المتطرّف، المتنامي والمنتشي بانتصاره في الانتخابات الأوروبية، واليسار بكل أطيافه الذي أذاب كل خلافاته واتّحد داخل كتلة واحدة تحت شعار «الجبهة الشعبية الجديدة».

وفي ظل حالة الاستقطاب الحادّ داخل الساحة السياسية الفرنسية، الخوف الأكبر الذي يخشاه حلفاء ماكرون أن يجدوا أنفسهم عالقين ومسحوقين بين هاتين الكتلتين الكبيرتين، ومع بقاء ما يقلّ قليلاً عن أسبوعين قبل الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية المقرّرة في 30 يونيو/ حزيران الجاري، يسارع مناصرو الرئيس الزمن خلال الحملة الانتخابية القصيرة لشقّ طريق ثالثٍ بين توجّه اليمين المتطرّف المتمثّل في «التجمّع الوطني» واليسار الراديكالي المتحد داخل «الجبهة الشعبية».

الطريق الثالث المتاح اليوم أمام ماكرون هو الوصول إلى اتفاق مع اليسار الإصلاحي واليمين المعتدل، وكلاهما معسكران ضعيفان، أضعفهما حكم ماكرون نفسه طوال السنوات السبع التي قضاها في قصر الإليزيه، بعد أن وصل إلى الحكم بوعود جمهورية، وحكم البلاد ببرنامج يميني ليبيرالي. ويريد اليوم الخروج من أزمته التي أحدثها بنفسه باستجداء أصوات الاعتدال داخل صفوف اليمين واليسار المعتدلين، مقدّما نفسه منقذا للجمهورية من السقوط المريع في حضن اليمين المتطرّف الذي نمّاه هو نفسه طوال السنوات الماضية بمغازلة أتباعه ببعض سياساته ومواقفه المتطرّفة، خصوصاً المتعلقة بالهجرة أو بمعاداة الإسلام أو ما يطلق عليه في فرنسا «الإسلاموفوبيا»، وبمواقفه المساندة لإسرائيل وللوبي الصهيوني داخل فرنسا، خصوصاً منذ أحداث السابع من أكتوبر، أو من الانسياق وراء شعارات اليسار الراديكالي الذي أدّت سياسات ماكرون الليبرالية ومواقفه السياسية من الصراع في الشرق الأوسط إلى تقوية صفوفه وتعزيز مصداقيّته عند شرائح واسعة من الفرنسيين، خصوصاً في أوساط الشباب والفئات الاجتماعية الفقيرة وفي صفوف المهاجرين والجاليات المسلمة. وإذا كانت وصفة «المنقذ» أو «المخلص» من «الشرّين» قد نجحت مع ماكرون في انتخابات تجديد ولايته عام 2022، فإن الوضع اليوم في فرنسا، وفي العالم، ليس هو نفسه كما كان عليه البارحة.

وإذا ما فشل معسكره في التوصل في الوقت المناسب إلى توافق يجمع داخله وسط اليمين واليسار المعتدل، فإن أغلبيته الرئاسية ستجد نفسها مسحوقةً بين حزبي التجمّع الوطني اليميني والجبهة الشعبية اليسارية. ويبدو أن أغلبية الرئيس الحكومية تجد صعوبة كبيرة في إيجاد طريقها بين هاتين الكتلتين الكبيرتين، ما يفرض عليها العيش في حالةٍ من الخوف من الوجود في المركز الثالث في الدورة الأولى من هذه الانتخابات، ما سيسمح لليمين المتطرّف واليسار الراديكالي بالتصادم في الجولة الثانية من الانتخابات المرتقبة في السابع من الشهر المقبل (يوليو/ تموز).

حوّلت حدّة التنافس بين كتلتي اليمين المتطرف واليسار الحملة الانتخابية إلى سوق من المزايدات في الشعارات والوعود التي قد تؤدّي إلى نوع من الفوضى والإضرابات في حال وصول أيٍّ من الكتلتين إلى سدّة الحكم، وهو ما دفع معسكر ماكرون المتحد تحت عنوان «معاً من أجل الجمهورية»، إلى المراهنة على حالة الخوف من المستقبل ورفع شعار «المسؤولية» لطمأنة الفرنسيين بأنه وحده القادر على الحافظ على قيم الجمهورية الفرنسية، وكأنه ما زال يأمل في أن ينتشل حكمه من ميدان الخراب الذي أوجده بحلّه الائتلاف الحكومي الذي عجز عن بنائه منذ الانتخابات التشريعية في يونيو/ حزيران 2022.

كان حلّ الرئيس ماكرون البرلمان الفرنسي، عشية ظهور نتائج الانتخابات الأوروبية التي انهزم فيها حزبه، قرارا متسرّعا أملته عليه حساباته السياسية التكتيكية. وبدلاً من أن يتصرّف إطفائيا تصرّف مشعل حريق غير مسؤول، ورمى عود ثقاب وسط مستودع من المواد القابلة للانفجار، ووضع نفسَه أمام الحقيقة السياسية التي لم تعد تقبل التأجيل إلى أجل غير مسمّى، عندما سيجد نفسه «متعايشا» مع اليمين المتطرّف الذي قد يرأس الحكومة في حال فوزه في هذه الانتخابات، أي بعد أسبوعين، قبل تسليم مفاتيح الحكم في الإليزيه إلى زعيمة هذا اليمين مارين لوبان عام 2027.

> أدّى الزلزال الذي أحدثه ماكرون بقراره المتسرّع حل البرلمان إلى تفخيخ اليمين الوسط المتمثل في حزب الجمهوريين الديغوليين

وفي كل الحالات، سيفرض الواقع البرلماني الذي ستفرزه الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية الحالية على الرئيس ماكرون التعايش مع ساكن قصر ماتنيون الجديد، يمينيّاً متطرفاً كان أو يساريا معتدلاً أو راديكاليا، فالدستور الفرنسي يحتّم على الرئيس أن يتصرّف بوصفه ضامنا لاستمرار قيم الجمهورية، والحفاظ على مظاهر الحكم رئيساً لكل الفرنسيين، حتى لو لم يتمكّن من الاعتماد على أغلبية مستقرّة، فعليه أن يستمرّ جالسا على عرشه مثل ملك معزول. ما تشهده اليوم فرنسا يدخل في سيرورة انهزام «الماكرونية» التي حملت أسباب فشلها معها منذ وصول ماكرون إلى السلطة عام 2017، وقد كتب صاحب هذا الرأي عن «سقوط الماكرونية» في شهر أغسطس/ آب الماضي في «العربي الجديد»، بما أن أسباب هذا السقوط كانت ظاهرة للعيان تجلّى في الفشل الاقتصادي في الإصلاحات التي باشرها، وفي الفشل السياسي في بناء حزبٍ حقيقيٍّ له قاعدة شعبية قوية يستنِد إليها، وساهم نهجه العمودي في السلطة، بالإضافة إلى غطرسته المُفرطة ونرجسيته السياسية البحتة وشخصيّته التي ترفض تقديم أي نوع من التنازلات، كلها أمور تركته معزولاً ومكشوفاً، ما كان يهدّد بتحويل ولايته الثانية إلى جحيم، وهو ما حدَث فعلا.

يبدو أن ماكرون الذي ألف دائما اللعب على الحبال ونصب الفخاخ لجميع خصومه سقط في فخاخه، وأدّى الزلزال الذي أحدثه بقراره المتسرّع حل البرلمان إلى تفخيخ اليمين الوسط المتمثل في حزب الجمهوريين الديغوليين، والذي كان يعتمد عليه في أغلبيته المنتهية ولايتها، وسرّع في تحالف اليسار المشتّت والمتناقض حتى التصادم ضدّه، وأكسب اليمين المتطرّف قوة دفع ستعجّل بوصوله إلى السلطة قبل موعد الانتخابات الرئاسية عام 2017، وما زالت الهزّات الارتدادية لقراره المتسرّع، ولما قد يصدُر عنه من قرارات مفاجئةٍ في غضون الأسبوعين المقبلين، تأتي كل يوم بمفاجآت تجعل المشهد الفرنسي أكثر اضطراباً، بل وتصادما قد يفاجئنا بما هو أغرب عند ظهور نتائج انتخابات الدورة الثانية في الأسبوع الأول من الشهر المقبل.

ماكرون ينتظر الرئيس التشيلي غابريل بوريك أمام قصر الإليزيه، 17 يونيو 2024 (تيلمو بينتو/Getty)

(كاتب وإعلامي مغربي)

# عن مستقبل «النهضة» في تونس

**أنور الجمعاوي**

مرّت الذكرى الثالثة والأربعون لتأسيس حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية في صمت، وفي أجواء من اللايقين، تعتري جلّ أنصار الحركة. ولم يتجاوز إحياء ذكرى التأسيس حدود إصدار بيان، وقّعه الأمين العام الجديد للحركة، العجمي الوريمي، وتضمّن نقدا لسياسات المنظومة الحاكمة في تونس بعد 25 يوليو/ تموز 2021، ومطالبة بإطلاق سراح المعتقلين على خلفيات سياسية، ودعوة إلى توحيد الأحزاب المعارضة تحت سقف الحدّ الأدنى من المشترك الديمقراطي، وتجاوز المناكفات الإعلامية والأيديولوجية. وغاب المشهد الاحتفالي عن استحضار ذكرى التأسيس، بسبب إغلاق السلطات مقرّات الحركة في كامل تراب الجمهورية منذ نحو عام، وحبْس رئيسها راشد الغنوشي، وقيادات من الصف الأوّل فيها، منهم علي العريّض، ونور الدين البحيري، وعبد الكريم الهاروني، وعبد الحميد الجلاصي، والحبيب اللوز، والصحبي عتيق، وأحمد المشرقي، وغيرهم، وتوجيه تهم خطيرة لهم، من قبيل تهديد السلم الاجتماعي، وتسفير شباب إلى بؤر التوتّر، والتآمر على أمن الدولة، وهي تهم نفتها الهيئة التسييرية لحركة النهضة بشدّة. ويرى مراقبون أنّ الحركة تعيش بعد إزاحتها من الحكم محنة حقيقية، ومستقبلها على المحكّ، ومصيرها رهين أربعة سيناريوهات محتملة: احتمال دخولها في صدام مباشر مع النظام الحاكم ما قد يؤدّي إلى حلّها، إمكان تفكّكها ذاتيا، محافظتها على كيْنونتها باعتبارها حزبا معارضا وازنا، احتمال احتوائها وحصول تسوية بيْنها وبيْن الرئيس قيْس سعيّد.

راهن كثيرون داخل تونس وخارجها، غداة حدوث حركة 25 يوليو (2021)، وإعلان رئيس الجمهورية جملة من التدابير الاستثنائية التي أفضت إلى غلق البرلمان، وحلّ الحكومة، وعدة هيئات مدنية، وإلغاء دستور الثورة، على إمكان دخول «النهضة» في صدام مباشر مع المنظومة الحاكمة الجديدة باعتبارها كانت ركنا متيناً من أركان الحكم في عشرية الانتقال الديمقراطي، وساهمت في صياغة جلّ مخرجاتها، ومعظم مؤسّساتها، وباعتبارها قد فقدت حضورها الوازن في البرلمان والحكومة على السواء. وعملت أبواق إعلامية تونسية وعربية على تأجيج الأزمة السياسية في البلاد، وتغذية خطاب التحريض والتنافي بيْن أنصار مسار25 يوليو، وأنصار حركة النهضة، ونشطت أحزابٌ علمانية من اليمين واليسار في تأجيج الصراع بين الجانبيْن، وتعميق الاستقطاب بينهما. فيما وقفت

> يتحدّد مستقبل حركة النهضة بمدى قدرتها على ممارسة النقد الذاتي، والتكيّف مع مستجدّات الراهن التونسي، واستعداد المنظومة الحاكمة للقبول بالغيْرية السياسية وإدارة الشأن العام بشكل تشاركي

> ذهب مراقبون إلى أنّه كان في وسع «النهضة» الانخراط في العملية السياسية الجديدة والعمل على إصلاحها ونقدها وتغييرها من الداخل بدل اعتزالها

أحزاب كثيرة على الربوة، مكتفية بدور المتابع البارد الذي يعتبر ما حصل بعد «25 يوليو» مجرّد معركة شخصية بين سعيّد والغنوشي، ومجرّد صراع على النفوذ والصلاحيات بينهما. وتقمّصت أحزاب أخرى دور المشاهد السادي الذي كان يستلذّ باحتدام النزاع بين أنصار رئيس الجمهورية وأنصار رئيس البرلمان المنحلّ، ويتحيّن الفرصة لتصفية الطرفين والانقضاض على الحكم بطريقة ما.

وفي ظلّ ذلك الوضع المتوتّر، بدا أنّ حركة النهضة لزمت سياسة ضبْط النفس، ورفضت الانزلاق إلى مواجهة دامية مع النظام الحاكم. وحرصت على تنظيم أنشطة احتجاجية سلمية تعبيرا عن اعتراضها على مسار 25 يوليو ومخرجاته. وذهبت وجوه قيادية في الحزب إلى أنّ الدفاع عن الديمقراطية ليس مسؤولية حصرية لحركة النهضة. بل هو شأنٌ يهمّ عموم مكوّنات المجتمع المدني. وساهم ذلك النهج في حفاظ حركة النهضة على نواةٍ شعبيةٍ معتبرة، مناصرة لها، وجنّبها مساوئ الدخول في صدام غير محسوب العواقب مع المنظومة الحاكمة، واعتبرت الجماعة في هذا الخصوص من تجربة الإخوان المسلمين ومآلاتها الفاجعة، وتفادت استعادة السناريو المصري حفاظا على السلم الاجتماعي، وضمانا لاستمرارية الحركة على كيْفٍ ما في هذا الزمن السياسي الصعب.

وفي سياق متّصل، ظلّ تفكيك حركة النهضة من الداخل خطراً يتهدّد الحزب الأكثر شعبية في البلاد بحسب استطلاعات الرأي، فخلال ممارسة تجربة الحكم وبعدها ظهرت بوادر انشقاق عن الحركة، وسحب بعض قياديها عضْويّتهم من المكتب التنفيذي أو السياسي للحركة أو من مجلس الشورى التابع لها. ونشطت حركة الاستقالات بعد أن رفض الغنّوشي إعادة توزير بعض قيادات الحركة في حكومات الحبيب الجملي، وإلياس الفخفاخ، وهشام المشيشي. وتعالت وتيرتُها مع إزاحة الحركة عن سدّة الحكم، وتضاؤل إمكان قيادتها البلاد مجدّدا. فقد قدّم 131 عضوا فيها، بينهم قيادات مركزية وجهوية وأعضاء في مجلس الشورى وأعضاء في البرلمان المنحلّ، استقالاتهم احتجاجا على ما وصفوه بـ«الإخفاق في معركة الإصلاح الداخلي للحزب»، وبرّروا قرارهم بـ«الخيارات السياسية الخاطئة لقيادتهم»، ما أدّى في تقديرهم إلى «عزلة الحركة وعدم نجاحها في مقاومة الخطر الاستبدادي الداهم» للتدابير الاستثنائية التي وضعها الرئيس قيس سعيّد. ومع أهمّية تلك الاستقالات، فإنّها لم تؤثّر عملياً في انتشار حركة النهضة، ولم تنجح في استنزاف رصيدها الشعبي أو إنشاء جسم سياسي بديل عنها أو منافس لها. وقد حاول قياديون منشقّون عن حركة النهضة تأسيس أحزاب موازية لها (من الأمثلة حزبا «البناء الوطني» بقيادة رياض الشعيبي سابقا، و«العمل والإنجاز» بقيادة عبد اللطيف المكّي حاليا). لكنّ تلك التجارب الحزبية، على أهمّيتها، لم تجد التجاوب المأمول من الجمهور، فقد ظلّت ظلاً لحركة النهضة. ومن المستبعد أن تنجح في استقطاب الناس مستقبلاً. كما أنّ اعتقال قيادات الصف الأوّل في حركة النهضة لن يؤدّي، بحسب مراقبين، إلى تفكّكها، بل سيزيد من التفاف حاضنتها الشعبية حولها. وقد تمسّكت الجماعة برابطتها العقائدية وخلفيتها الأيديولوجية زمن الأزمة، فجرى تحويل المحنة إلى منحة، وجرت استعادة ملفّ المظلومية على نحو زاد نسبيا في شعبية الحركة، بحسب مراقبين.

ونجحت «النهضة» نسبيّاً بحسب مراقبين في تصدّر منظومة المعارضة السلمية لحركة 25 يوليو (2021)، رغم ما تعيشه الحالة الحزبية في تونس من ضمور، ورغم ما تعرّض له قادتها من اعتقال، ومنع من السفر، وخضوع للإقامة الجبرية. وساهمت حركة النهضة، من خلال انخراطها الفاعل في جبهة الخلاص الوطني، في تحشيد الشارع ضدّ عدة تدابير رئاسية (غلق البرلمان المنتخب، حلّ المجلس الأعلى للقضاء والهيئة العليا لمراقبة دستورية القوانين، إلغاء الدستور، تعديل القانون الانتخابي، تغيير تركيبة الهيئة المستقلة للانتخابات، فرض الأمر 117، والمرسوم عدد 54 ...). وتمكّنت، بمعية شركائها في المعارضة، من ترويج داخليا وخارجيا اعتبار ما حصل يوم 25 /2021/07 انقلابا على الدستور، لا تصحيحاً لمسار الثورة. كما أقدم الحزب وحلفاؤه على مقاطعة الاستشارة الرئاسية، والاستفتاء على الدستور، وانتخابات البرلمان بغرفتيه، وأثّر قرار المقاطعة في نسبة المشاركة العامّة في الاستحقاقات الانتخابية التي كانت ضعيفة. لكنّ المقاطعة لم تمنع الرئيس قيس سعيّد من المضيّ في تنفيذ أجندته وتحقيق مشروعه السياسي. ولذلك ذهب مراقبون إلى أنّه كان في وسع حركة النهضة الانخراط في العملية السياسية الجديدة والعمل على إصلاحها ونقدها وتغييرها من الداخل بدل اعتزالها تماما.

أمّا سيناريو احتمال احتواء حركة النهضة وتطبيعها مع النظام الحاكم فإن أصحابه يستحضرون تجارب احتواء أحزاب ذات مرجعية إسلامية في عدّة بلدان عربية، مثل الجزائر، والمغرب، والكويت، والأردن، ولبنان، والعراق، وتأمين انتظامها في المجال العام وفي دوائر الحكم بأشكال متفاوتة. ويراهن هؤلاء في السياق التونسي على أن إذابة الجليد بيْن قيس سعيّد وراشد الغنوشي تبقى ممكنة، رغم ما استجدّ من خلافات وخصومات بينهما على خلفية النزاع على مربّعات الصلاحيات والنفوذ. ويعوّلون في ذلك على أنّ سعيّد شخصية سياسية، قومية، محافظة تلتقي مع حركة النهضة في نقاط مهمّة، من قبيل تجذير الانتماء إلى الهوية العربية والإسلامية، والدفاع عن القضية الفلسطينية، واعتماد المرجعية الدينية في مسألة الميراث، والانتصار للثورة. كما أنّ لحركة النهضة سابقة في دعم قيس سعيّد واعتباره العصفور النادر خلال رئاسيات 2019. وقد كانت أصوات أنصارها حاسمة في فوز الرجل بأغلبية مريحة في الدور الثاني من تلك الانتخابات. وقد يُستعاد ذلك التوجّه في رئاسيات 2024 في حال التوصّل إلى تسوية بين قيس سعيّد وحركة النهضة. ويحتاج تحويل هذا السيناريو من احتمال إلى واقع منجز التحلّي بكثير من البراغماتية، والواقعية، والمرونة، والتواضع، وتقدير الصالح العام من الجانبيْن.

ختاما، يتحدّد مستقبل حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، وغيرها من الأحزاب التونسية المعارضة، في هذه اللحظة الدقيقة من تاريخ تونس بمدى قدرتها على ممارسة النقد الذاتي، والتكيّف مع مستجدّات الراهن التونسي وتحدّياته، وبمدى استعداد المنظومة الحاكمة للقبول بالغيْرية السياسية وإدارة الشأن العام بشكل تشاركي. ومعلوم أنّ ثقافة الاختلاف قوام العمران الرشيد.

(أستاذ جامعي تونسي)

# ترنّح الأسد قبل السقوط الأخير...

**عبير نصر**

لن يكون ضرباً من العبث لو قلنا إنّ مصائر من تبقوا من الطغاة العرب حتمية، وبقدر ظلمهم تكون النهاية فرجوية ومأساوية، باعتبارها التحقّق السياسي الذي لا يبدو عارضاً أو استثناء عابراً، لفكرة الأبد والتماهي معها، ما ينفي مُسَلَّمة أنّ المستبدّ كالحبل مدلّى من جنة النعيم، مَن تعلّق به نجا. ولعلّ أبرزهم بشّار الأسد الذي بدأ يتلقّف حراجة اللحظة الإقليمية بعدما تراكمت عليه إشارات كثيرة تجرّه الى نهايةٍ غير مُطمئِنة، ليقف اليوم أمام مفترق حقيقي، والاستحقاقات التي ظنّ نفسه قادراً على اللعب على حبالها فترة أخرى لم تعد قابلة للتأجيل. ولتحويل دفّة المقال إلى الموضوعية من دون نسبتها إلى حقول صراعية أو انفعالات مريرة، يصحّ الجزم إنّ انقلاب معادلة الحكم في سورية وسيادة سلطات الأمر الواقع وازاه تغيّرٌ إقليمي كبير، ومردّ ذلك حالة التقاطع والتشابك المعقّد بين مدخلات الثورة ومخرجاتها، فسيناريو بقاء الأسد حتّى اللحظة، بوصفه «النظام الضرورة»، لا يتسم بالمنهجية نفسها التي تفترض بقاء عناصر القوة لديه، بل يفترض ما هو أسوأ من ذلك، من منطلق الواقعية السياسية، لأنّ الأسد يحاول التعامل مع الأزمة السورية كلاعب الأكروبات، ويعتقد أنه قادرٌ على السير بخفةٍ مثيرةٍ على الحبل الفاصل بين الأصدقاء والأعداء. يبحث عن حجج تحمل في ذاتها نقيضها لإقناع الحليفتيْن بضرورة بقائه، بينما يلخّص الأميركي، جيفري فيلتمان، وهو من أبرز الخبراء في الملف السوري، مصير الأسد بقوله «لا أظن أنّ حكم الأسد مضمون على المدى الطويل، وأعتبر أنّ إيران وحزب الله وروسيا الذين سارعوا سابقاً إلى إنقاذه عسكرياً لن ينقذوه اقتصادياً هذه المرّة». يعزّز هذه الرؤية أنّ الحليف الروسي على درايةٍ تامة بتلاعب بشّار الأسد ونزقه الانفعالي، وثمّة صحفٌ روسية تحدثت عن مماطلة الأخير في تنفيذ وعودٍ تعهّدَ بها للروس الذين لديهم ما يقولونه وما يفعلونه، ولو بعد حين. وعليه يتشارك الروس مع الإيرانيين ازدراءهم رأس النظام السوري، الذي يتوهم أنه المنتصر حتّى في هزيمته،

> يحكم بالحديد والنار بلداً لا يعرف عنه شيئاً، لذا يعيش في عالم منفصمٍ، بينما يتفنّن بالرقص البهلواني على حبال السياسة

> الأسد قارئٌ جيد للمخاطر المحدِقة به وبنظامه، ويدرك أنّ الحاجة إليه، إسرائيلياً وأميركياً، قد ضعُفت، وأنه أهدر كلّ الفرص التي قُدّمت له للتغيير والإصلاح الحقيقيين

ولا قبر أبداً يتّسع لجثته السياسية المتعفنة. وبفعل الأثر المتضافر للمعطيات آنفة الذكر، فإنّ بشار الأسد قارئٌ جيد للمخاطر المحدِقة به وبنظامه، ويدرك تماماً أنّ الحاجة إليه، إسرائيلياً وأميركياً، قد ضعُفت، وأنه أهدر كلّ الفرص التي قُدّمت له للتغيير والإصلاح الحقيقيين، ما صعّد نبرة التقريع العربية في الآونة الأخيرة، حيث أكدّ مجلس التعاون لدول الخليج العربي على دعم الحل السياسي في سورية بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن

صورة للأسد وبوتين في دمشق، 8 مارس 2022 (لؤي بشارة/فرانس برس)

2254، وطالب النظام السوري في بيانٍ له، وخلال اجتماعه على المستوى الوزاري في الدوحة، بتنفيذ التزامات اجتماعَي عمّان والقاهرة، كذلك مقرّرات لجنة الاتصال العربية الخاصة بسورية. مع هذا، ما زال الأسد يقابل المطالب العربية باستجابة «صفرية»، مع تأكيده الشعاراتي المستفِزّ على فكرة الانتصار ومحاربة الإرهاب. هو العاجز أصلاً عن استرضاء الغرب بإبداء الاستعداد لإخراج الإيرانيين والروس، ولا يُصدِر من حنجرته إلّا كلمات مجلجلة تتعلّق بخروج الأتراك، بينما لا تخفي نياته العدوانية تجاه جيرانه العرب، من بينها سعيه الحثيث إلى زعزعة استقرار الأردن، وهو أساس مبادرة عودة سورية لإشغال مقعدها في جامعة الدول العربية. إلى هذا كله، المشهد السوري الحالي، وما سيحمله من تطورات استتباعاً بحرب غزّة وتداعيات خلط الحسابات الإقليمية والدولية على أرض المنطقة، يغذّي حالة ارتياب مزمنة يعانيها الأسد من ملابسات مصيره المقبل، خصوصاً بعد ابتعاد زوجته، «حليفته»، وبطريقةٍ مثيرة للشبهات، بينما عليه المساومة مع جنرالات منتفخي الأوداج، ومليشيات مافياوية تدسّ أنفها في الشاردة والواردة، في وقتٍ تحوّل فيه قاداته «الأوفياء» إلى «نجوم» عابثين، يشعلون الحرائق السياسية عمداً ويتظاهرون بالقدرة على إطفائها.

وفي نطاق ما يسمح به الواقع السوري من قراءاتٍ ممكنة، يبدو أنّ المغامرة المتفائلة في الحرب على أوكرانيا تحوّلت إلى مستنقع تغوص فيه روسيا، ما انعكس سلباً على نفوذها في سورية، ليستفرد الإيراني في السيطرة الميدانية على مناطق النظام، بينما ظهرت تخبّطات عدّة، ومن زوايا مختلفة، أبرزها انشغال الأسد التهريجي في تغيير «الجواكر الأمنية» في محاولةٍ للهروب إلى الأمام، بالإيحاء للعالم عن ولوجه باب التغييرات، لكسب مزيدٍ من الوقت. هو المحاصر بإفلاسه السياسي وبقضية المخدّرات وبجوع مواليه وبملف اللاجئين وبعقوبات دولية. وأيضاً محاصر باللعنة الإيرانية التي تضيّق الخناق عليه، وتدلّل على ذلك زيارة وزير الخارجية الإيراني بالوكالة بعد أسبوعين من فقدان بلاده رأس هرم السلطة، والذي راح يصول ويجول على الأرض السورية من دون ضابط أو رادع. وبنظرة راجعة، يتضح أنّ النفوذ الإيراني بات منفلت العقال عن سيطرته، ولم تتورّع مليشيات مرتبطة به عن إطلاق صواريخ من محيط الجولان باتجاه إسرائيل في رسالةٍ واضحة إنّ هدوء الجبهة لم يعد من عوامل قوة الأسد، بل أصبح ورقة إيرانية خالصة. وثمّة عقبة أخرى تعزّز السياق الشائك، وهو الحديث عن عودة المباحثات الأمنية بين أنقرة ودمشق، وبوساطةٍ عراقية. ورغم أنّ شروط الأسد وملف قوات سوريا الديمقراطية (قسد) قد يعيقان التوصل إلى أيّ تسوية مُرضية، فإنّ تركيا غالباً ستفضّل عدم اتخاذ قرارات استراتيجية قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة، التي ربما، وبفوز ترامب، ستمثل فرصةً لإعطائها دفعة جديدة لدورها في المنطقة.

ولفهم المآل السوري الراهن، بالتساوق مع الذكرى الرابعة والعشرين لرحيله، لا بدّ من التعريج على فلسفة حافظ الأسد العميقة التي كانت تستند إلى استمرار حال اللاحرب واللاسلم في المنطقة، إذ كان يعرف مطالب إسرائيل ويتفهّم همومها، ليبتكر تعويذته السحرية عبر تسويق حنكته السياسية التي كرّست صورة نمطية له، ربما غير موجودة في الواقع، لكنّها مؤثرة وباقية. ولذا نجح في إقامة توازنٍ دقيق للغاية بين سلطته الداخلية وتوفيرٍ الدعم والتغطية الدوليين خارجياً، فصنع دوراً محورياً لسورية، لكنّه فشل في إيجاد مستقبلٍ لها. على التوازي، لا يبدو تعبيرٌ مؤسسيٌ مُهَلهَل أن يُوصف بشّار الأسد بأنه حاملُ أختام ساذج أو وكيلٌ محلّف ضيّع جمهورية الرعب التي جَهِدَ الأب في تأسيسها. والروايات التي تدلّل على هذه الحال كثيرة، أهمها عجزُه عن فَهْم المتغيّرات الدولية التي رافقت اندلاع انتفاضات الربيع العربي، فخسر أوراقه الاستراتيجية بالتزامن مع خسارته أهَم ركائز هيمنته، وهي ثيمة الخوف، وقدرة أذرعه الأمنية على الإمساك بالسوريين.

تحتشد الوقائع السابقة كمطبّاتٍ خطرة تضع بشّار الأسد في مأزقٍ غير مسبوق، وأيّ من السيناريوهات المطروحة ستقذف سفينته إلى مضائق لا مخارج لها. يندرج ضمن هذا المنطق أنّ حفلة «المساخر» السياسية التي يعيشها الأسد ليست إلاّ موقفاً صريحاً بأنّ ما يهمّه استمرار نظامه، ولا بأس في سبيل ذلك لو استمرّت المقتلة السورية إلى الأبد. لذا لا حاجة للدخول في محاججاتٍ كثيرة عن انعدام الجدوى من تأهيل الرجل الذي يقوم بنفسه بالمهمّة، فيردّ بأفعاله وأقواله على ادّعاءاته، ولا يحصد في المقابل إلّا الاستضعاف والاستلحاق. هو الذي يحكم بالحديد والنار بلداً لا يعرف عنه شيئاً، لذا يعيش في عالم منفصم، بينما يتفنّن بالرقص البهلواني على حبال السياسة، ويفوته أنها ليست قويةً بما يكفي كي لا تتقطّع، وتُدقّ رقبته يوماً ما.

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads